

Distr.: Limited
16 November 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٧ من جدول الأعمال
منع الجريمة والعدالة الجنائية

بوركينافاسو*: مشروع قرار منقح

المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

,

إلى قرارها ١١٣/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وسائر
قراراتها ذات الصلة،

بتقرير الأمين العام^(١)،

الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجيات فعالة لأفريقيا
من أجل منع الجريمة، فضلا عن أهمية وكالات إنفاذ القوانين والهيئات القضائية على
الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي،

أن الحالة المالية للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين قد
أثرت تأثيرا شديدا على قدرته على تقديم خدماته إلى الدول الأفريقية بطريقة فعالة شاملة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

(١) A/54/340.

- ١ - على المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، نظرا للجهود التي يبذلها من أجل تعزيز وتنسيق أنشطة التعاون التقني الإقليمي المتصلة بنظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا؛
- ٢ - الحاجة إلى زيادة تعزيز قدرة المعهد على دعم الآليات الوطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في البلدان الأفريقية؛
- ٣ - الدول الأعضاء في المعهد على بذل جميع الجهود الممكنة للوفاء بالتزاماتها تجاه المعهد؛
- ٤ - جميع الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير عملية ملموسة لدعم المعهد في مجال تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ برامج وأنشطته الرامية إلى تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا؛
- ٥ - إلى الأمين العام أن يكثف الجهود لتعبئة جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم المالي والتقني اللازم إلى المعهد لتمكينه من الوفاء بولايته؛
- ٦ - بالأمين العام أن يبذل جهوده لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتزويد المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتمكينه من العمل بفعالية من أجل الوفاء بالتزامات المنوطة به؛
- ٧ - إلى برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يعملوا بالتعاون الوثيق مع المعهد؛
- ٨ - إلى الأمين العام أن يعزز على الصعيد الإقليمي التعاون والتنسيق والتآزر في مجال مكافحة الجريمة، ولا سيما في بعدها عبر الوطني الذي لا تكفي الإجراءات الوطنية وحدها للتصدي له؛
- ٩ - إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات ملموسة، من بينها توفير المزيد من الموظفين الفنيين الأساسيين، لتعزيز برامج المعهد وأنشطته، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.
